المجلد: 16 العدد: 3 الجزء: 2 في (2024 /7/1) Lark Journal
وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب – جامعة واسط، بالتعاون مع مجلة لارك تحت شعار (المسارات المعرفية للعلوم الانسانية والاجتماعية الواقع وآفاق الريادة، المنعقد بتاريخ (2024/4/23)

ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

A.P.Dr.Abdullah abdulhadi almorhej

University: Wasit University
College: College Of Arts
Email:
Aalmorhej@uowasit.edu.iq

Keywords:

Authority, knowledge , the state , the ruler , property , Discipline .

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	8 May 2024
Accepted	24 Jun 2024
Available online	1 Jul 2024

Philosophy and authority

A philosophical reading of the concept of authority according to Plato and Foucault

A B S T R A C T

Plato is considered the first philosopher to write about politics. We do not find any of his dialogues devoid of this aspect, which are represented by the dialogues (The Republic,Politics, Laws), in which he tried to clarify political action, its nature, and how to exploit it in the service of society. These dialogues are primarily intended to reach a political goal, which Is to build A virtuous or ideal state. He referred to this in his dialogue (The Republic) to the Idea of the philosopher-ruler, as the ruler must be educated, have extensive knowledge, and be familiar with philosophy in order to lead society wisely. He was Interested in the issue of power in the context of his political philosophy, and the social situation In which the Greek citizen lives under authoritarian regimes. As a result, power must be in the hands of the wise and rational.

As for Michel Foucault, he presented a different view of power. Foucault believes that power is not just ownership or subordination, but rather a strategy in which social,economic, and cognitive factors intersect. In his book (Discipline and Punish), he emphasized that power exercises more than it possesses, and that it is due to measures, tricks, and techniques.

Foucault uses an archaeological approach to understand power, and searches for intersections and cleavages in discourses and practices. Thus, the concept of power goes beyond political aspects and intersects with economics, knowledge, and society.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3629

الفلسفة والسلطة

قراءة فلسفية لمفهوم السلطة عند افلاطون وفوكو

ا. م. د . عبدالله عبدالهادي المرهج / كلية الآداب / جامعة واسط

الخلاصة:

يعد افلاطون اول الفلاسفة الذين كتبوا في السياسة فلا نجد محاورة من محاوراته تخلو من هذا الجانب، والمتمثلة بمحاورات(الجمهورية، السياسي، القوانين) وفيها حاول توضيح الفعل السياسي وطبيعته وكيفيه استغلاله في

خدمة المجتمع، وهذه المحاورات مخصصة اساسا للوصول الى غايه سياسية الا وهي بناء دولة فاضلة او مثالية. وقد اشار الى ذلك في محاورته (الجمهورية) إلى فكرة الحاكم الفيلسوف، حيث يجب أن يكون الحاكم مثقفًا وذو معرفة واسعة، وملمًا بالفلسفة ليقود المجتمع بحكمة. فقد اهتم بموضوع السلطة في سياق فلسفته السياسية، والوضع الاجتماعي الذي يعيشه المواطن الاغريقي في ظل الانظمة الاستبدادية، و بالنتيجة يجب أن تكون السلطة في أيدي الحكماء والعقلاء.

اما ميشيل فوكو فقد قدم نظرة مختلفة عن السلطة. يرى فوكو أن السلطة ليست مجرد ملكية أو تبعية، بل هي استراتيجية تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية، وفي كتابه (المراقبة والمعاقبة) ، أكد أن السلطة تمارس أكثر مما تتملك، وأنها تعود إلى تدابير وحيل وتقنيات. يستخدم فوكو منهج الأركيولوجيا لفهم السلطة، ويبحث عن التقاطعات والانشقاقات في الخطابات والممارسات، وبالتالي فان مفهوم السلطة يتجاوز الجوانب السياسية ويتداخل مع الاقتصاد والمعرفة والاجتماع.

الكلمات المفتاحية : السلطة ، المعرفة ، الدولة ، الحاكم ، الملكية ، المراقبة .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المقـــــدمة

يعد افلاطون اول الفلاسفة الذين كتبوا في السياسة فلا نجد محاورة من محاوراته تخلو من هذا الجانب، والمتمثلة بمحاورات(الجمهورية، السياسي، القوانين) وفيها حاول توضيح الفعل السياسي وطبيعته وكيفية استغلاله في خدمة المجتمع، وهذه المحاورات مخصصة اساسا للوصول الى غايه سياسية الا وهي بناء دولة فاضلة او مثالية.

يدخل ضمن هذه الغاية تحديد معنى السياسي او رجل الدولة، والذي على ضوء فعله تتحدد السلطة وطبيعتها وطبيعة النظام القائم.

ان الذي دفع افلاطون لتحديد العلم السياسي والبحث عن معنى رجل الدولة السياسي ومواصفاته ما شاهده من فساد للأخلاق واخطاء في الدولة او في السلطة، وصراع بين القوى السياسية الاثينية ادى الى وصول حكومة طاغية الى سدة الحكم ومن ثم تخلت عن السلطة الى حكومة ديمقراطية، والتي بدورها ارتكبت جريمة اعدام سقراط. ان رجل السلطة الحقيقي ليس ذلك القادر على التهكم علنا امام الجماهير بخطابات مسهبة وهذا هو الخطيب الشعبي كما انه ليس ذلك الانسان الذي يتعاطى التهكم في عزلة عن المجتمع بخطب مقتضبة. ان

الذي ينطبق عليه اسم رجل الدولة او السياسي هو الذي يجمع بين الفلسفة والحماسة والاندفاع والقوه اي الذي تجتمع لديه السلطتان المعرفية والسياسية وهنا يلتقي افلاطون مع فوكو الذي لا يقصر مفهوم السلطة على الجانب السياسي فقط بل يتسع معه الى الجانب المعرفي. والذي قدم مفهوم جديد للسلطة عكس ما كان سائدا في الفلسفة الغربية ، هذه السلطة تشتغل وفق اليات يتعين فك شفراتها ورموزها ، كما اراد الانتقال بمفهوم السلطة من حالة الالتباس والتعميم الى حالة الوضوح، ففي تفسيره لمفهوم السلطة، يرى أنّها قد تكون موجهة للأشخاص، وقد تكون موجهة للمؤسسات على حد سواء، إذ إنها لا تعني دائماً الصراع أو النزاع او الهيمنة، ولا تعني دائماً القمع بل لها أيضاً أدوار إنتاجية، وربط فوكو بين السلطة والعنف فأكد أنّ العنف لا يشترط حمل السلاح والقوة، إنّما قد يكون عنفاً رمزياً كالخطابات الموجهة من السلطة للشعب، والتي تجبرهم على الخضوع للقوانين. ينبغي على المرء أن يميز بين السلطة والقوة، فليس كلّ صاحب قوة صاحب سلطة، فرجل الدين يملك سلطة رمزية على الناس دون أن يحمل السلاح، في حين أنّ المجرم يمتلك القوة لكن لا يمتلك السلطة.

والسياسي عند افلاطون هو الحكيم الذي يستطيع قياده المدينة الفاضلة ولا يمنح حكمته السياسية للناس ولو كان اقدر المواطنين واعقلهم فالحاكم عنده مثل رب الأسرة الذي يحمل تكليفا سماويا برعاية اسرته من دون ان يستطيع نقل هذا التكليف الى شخص اخر ولعل افلاطون قد اراد بذلك ان يقرروا وجود صله ما بين الإلهة من جه وبين الكون والانسان من جهة ثانية في علاقة الإلهة بالناس والكون، وهي علاقة سلطة وعبودية ويجب ان تتوفر فيها العدالة، وهذا ما سعى له افلاطون في محاوراته بأن السلطة تعني العدالة، عدالة الافراد والدولة والحاكم والدستور، وهي تمثل الركن الاساس في دولته الفاضلة السعيدة وهي اعلى القيم الأخلاقية والسياسية التي نطمح اليها جميعا وهي صميم الفكر السياسي فبدون العدالة لا قيمة للسياسة. وهذا البحث يناقش أوجه الاختلاف والتطابق بين أفلاطون وفوكو حول مفهوم السلطة والتي تمثل اساس او صلب فلسفتهم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الاول : السلطة في فلسفة افلاطون

أ. تعريف السلطة :

للسلطة عدة تعريفات منها السيطرة والملك والقوة والقدرة، وهي ايضا علاقه الحاكم بالمحكوم اي خضوع الفرد لسلطه القانون وهي التي يجب ان تطبق على المجتمع ويعرفها فلاسفة اخرون بالقول هي القدرة على فرض ارادة خاصة وسط علاقة عامة حتى لو صادف ذلك مقاومه الاخرين كما يقول ماكس فيبر. (دورتيه، ٢٠١١،٤٧٦ ، وينظر ايضا الكعبي، 2019، 517)

وتعرف ايضا بانها القدرة على اصدار الاوامر وتنفيذها، وفي المسائل الدينية تعني التقيد بسلطه الوحي. (مراد وهبة،2011، 350) وعند افلاطون تبنى السلطة على اساس فكرة الخير والمعرفة والعدل، والسلطة عنده تقوم على قاعده مثالية اساسها اخضاع الفرد للدولة واخضاع الدولة لأهداف مثالية خالصة عامة وثابتة. (تاتاركيفتش، ٢٠١٢، ١٨٣ _ ١٨٤)، والسلطة عند فوكو هي شيء ينبثق في مكان وزمان محددين، وهي ايضا مجموعة علاقات منفتحة ومنسقة في الواقع، وهي قالب شامل من علاقات القوى التي تعمل في وقت محدد وفي مجتمع معين. (دريفوس ورابينوف ، ١٦٥)

ب . اقسام السلطة عند أفلاطون :

تنقسم السلطة عند أفلاطون إلى ثلاث اقسام كالتالي :

1. سلطة النفس : هي تلك السلطة التي تعني سيطرة الفرد على شهواته وملذاته وعلى الافعال الصادرة عن النفس كالنزوع لفعل القبح والمنكر والشر وتعتبر هذه السلطة طريق المؤدي الى السلطات العليا لأنه يجب على كل انسان ان يعيشها ولم يستطع ذلك فلا يستحق ان يسمى انسانا وعلى اثر ذلك يقول افلاطون ان هذه السلطة تمتاز بالتباين وتعدد الانواع لتباين اخلاق النفس وتعددها ولهذا يلزم ضرورة ان تكون داله على اخلاق النفس، وفي هذه السلطة صراع بين الجزء الغضبي الشهواني والجزء الناطق العقلاني. والجزء الشهواني يحاول السيطرة او السيادة على اجزاء الجسد والنفس، ويحاول الغلبة عليها لانه قائم على حب اللذات ، ويعتقد انه اشرف اجزاء النفس والجسد ، والادنى في خدمة الاشرف، ولو كانت النفس الشهوانية هي القائد لكان اجتماع الملذات والشهوات هو الاجتماع الفاضل.

ان السيادة والسيطرة على اجزاء النفس والجسد يجب ان تكون للجزء الناطق (العقلي)، والمدينة التي يحكمها هذا الجزء هي المدينة الفاضلة كما يرى افلاطون. (ينظر ابن رشد،1998، 179 _ 180) والفرد لا يمكن ان يكون مسئولا ، ما لم يستطيع السيطرة على اعضاء جسده ، ويستطيع التحكم بها (العقل) لا حسب ما تريد الشهوة او اللذة (الجسدية او الغضبية) والتحكم برغبات النفس وكبح شهواتها المادية يعني قيام مدينة خالية من الشوائب والشذوذ ، ان افضل اللذات التي يجب ان يطمح لها الانسان وهي اللذة العقلية ، لذة المعرفة ، وهي التي تساعده في التمييز بين ما هو حسن وما هو سيء، والمعرفة بذاتها سلطة ، والمدن كالناس تنقسم الى ثلاث اصناف ، الاول المحب للحكمة وهم الفلاسفة والعلماء ، والثاني الغضبي ويولد الاستبداد والتسلط ، والثالث الشهوي المحب للمال ، واللذات انواع فلذة الجوع والعطش افراغ للجسم ، ولذة الجهل عدم المعرفة وافراغ للعقل ، ولذة العقل لذة المعرفة وهي الاكثر حضورا وحقيقة ، والجوع والجهل متساويان عند افلاطون وهي لذات سريعة الفساد اذا خالطتها الاضداد ، ولذة العقل ليس لها ضد فهي خالدة ازلية. وهي اللذة التي يجب

ان يتمتع بها او يتميز بها الملك الفيلسوف حامل لواء المعرفة وممثلها في مدينته وامام مجتمعه ، وهي طريقه لتحصيل اللذة الالهية الازلية الخالدة.

ويجب ان تتمتع هذه السلطة بالعدل ، فوجود العدل في نفس الانسان سيكون هو بعينه ما يتوجب وجوده في مدينته الفاضلة. ان العدل في المدينة هو ان تكون القوى الثلاث ، قوة العقل (الفهم) وقوة الغضب (الشجاعة) وقوة الشهوة (العفة) تعمل ما ينبغي بالمقدار الذي ينبغي ، وفي الوقت الذي ينبغي ، بهذا المعنى تكون المدينة حكيمة وشجاعة وعفيفة. (ابن رشد ص122 _ 123) ، والدولة عند افلاطون تنقسم الى ثلاث طبقات تقابل اقسام النفس، فالعقل يقابل الحكام، والروح تقابل الجند او المساعدون الذين يساعدون الحكام في اداء عملهم ، والعنصر الشهواني يقابل طبقة المنتجين (المزارعين والرعاة والصناعيين وجميع الحرفيين). (لافين ، 2012 ، 74) ، والعدل والانصاف اللذان في نفس الفرد او الانسان يجب ان يكون في المدينة او الدولة ، واجزاء النفس او الجسد مثل الناس على كل واحد منهم ان يقوم بما ينبغي فعله ، يتحكم فيها الجزء العاقل، والجزء الغضبي مطيعا منقادا له يثور غاضبا لمحاربة غيره على اساس الحق والعدل ، وفي ضوء ما تقدم ان العدل والانصاف في النفس والجسد الانساني يجب ان يكون ذاته في الدولة (لافين 2012 ، 72) ، والجور والظلم في النفس ينعكس على الدولة ، ورجل السلطة او الدولة هو ذلك الحكيم الشجاع الذي يفعل ما يمليه عليه عقله ، وليس ما تبغيه النفس الشهوانية ، فعليه ان يكون كالعقل في ادارته للجسد في ادارته للدولة ، بحيث لا يظلم احدا ولا يميز بين جزء واخر من اجزاء النفس كذلك يفعل مع الناس ، ويجب ان يتمتع بالصحة ، والمعرفة صحة والفضيلة جزء منها ، والرذيلة مرض ، وعليه ان يحمي نفسه منها، ختاما ان السلطة عند افلاطون قائمة على الاخلاق والمعرفة ، واي سلطة لا تتمتع بهما لا قيمة لها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

2. سلطة الدولة :

ان الدولة في نظر افلاطون هي تلك السلطة التي تملك فوق ارض معينة احتكار استخدام القوة الشرعية ، وعن طريق هذه القوة ترغم الافراد بدفع الضرائب والخدمة في الجيش ، وينفذو بالسجن عقوبات مفروضة من القاضي ، وفي بعض الاحيان لا تستخدم السلطة القوة ولا التهديد بها الا بمقدار حاجتها لها او لغاية ما. (ينظر افلاطون ،308،1974)

وافلاطون يسعى لبناء دولة وسلطة مثالية تتصف بالحكمة والشجاعة والاعتدال والعدالة ، والدولة او السلطة تبنى وفقا لمبادئ طبيعية ، وتدين بكل ما لديها من حكمة الى اقل الفئات عددا واصغر هيئاتها حجما ، والمعرفة التي تتصف بها هذه الفئة ليس من احد يحظى بنصيب منها ، وهذه الفئة وحدها تستحق صفة الحكماء. (افلاطون ،1974، 318) ، وتتصف بالشجاعة لان لديها القدرة على معرفة الامور التي يخشى منها ، وتعني المحافظة

على شيء ما ، اي القدرة على الاحتفاظ بالرأي الصحيح المشروع بشأن ما ينبغي ان نخشى عاقبته ، وما ينبغي الا نخشى منه شيئا. والاعتدال يعني الانسجام والاتفاق بين الفضائل السابقة (الحكمة والشجاعة) ، والاعتدال سواء في السلطة او الدولة او في الفرد انما يكون ذلك الانسجام والوفاق الطبيعي بين الادنى والاعلى حول مسألة اختيار من يجب ان يحكم منهما، اي اتفاق بين الحاكم والمحكوم من يجب ان يتولى الامر او الحكم ، وعلى هذه الدولة ان تتحكم في لذاتها وعواطفها وفي ذاتها ، ذلك هو الاعتدال ، (افلاطون ، 1974، 320 _ 323)، واما الصفة المهمة التي يجب ان تتصف بها الدولة بعد هذه الفضائل الثلاث هي العدالة التي تعني اعطاء كل ذي حقا حقه (افلاطون ،1974، 184) ، والدولة تكون عادلة اذا ادت كل طبقة من الطبقات التي تكونها وظيفتها ، وينصرف كل فرد الى شئونه دون التدخل في شئون غيره ، والعدل عنده هو المبدأ القائل بأن احد لا ينبغي ان يعتدي على ما يمتلكه الغير او يحرم مما يمتلكه هو.(افلاطون،1974 ،324 _ 325) والعدالة عنده هي قمة الفضائل التي يجب ان يتصف بها الفرد والدولة.

اهم واجبات حكام الدولة :

أ. ان يمنعوا بكل الوسائل تسلل افتي (الثراء والفاقة) الى الدولة . لأن الاولى تورث الطراوة والخمول وتولد نزوعا هداما، والثانية تؤدي الى جانب هذا النزوع الهدام الى الضعة والرغبة في اقتراف الشر. (افلاطون ،1974 ، 308)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ب. ان يحرصوا كل الحرص الا تبدو الدولة اصغر مما ينبغي ، ولا اكبر مما ينبغي ، وانما تظل في افضل وسط ، ويكون لكل فرد عمل واحد حتى يركز اهتمامه على العمل الوحيد الذي يصلح له.

ت. الاهتمام بالثقافة والتربية فعن طريقهما يستطيع الانسان حل جميع المشكلات التي تواجهه، وتحديدا المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالنساء والاطفال وغيرها.

ث. الدفاع عن الدولة عن طريق الاستعانة بمحاربين اقوياء اشداء لا يغريهم المال والثروة.

ج. الاهتمام بالتعليم والحفاظ عليه من المفسدين والمبتدعين ، وعلى الحاكم ان يكون في يقظة دائمة لمواجهة هؤلاء ، لان فساد التربية والتعليم والموسيقى يعني فساد المجتمع.

ح. ومن واجبات الحاكم وسلطته مراقبة العاب الاطفال واخضاعها لنظام دقيق، وتربيتهم على احترام القانون ، بحيث يشب الطفل منذ نعومة اظفاره على طاعة القانون.(افلاطون ،1974، 310- 311)

هذه باختصار اهم الواجبات التي يجب على السلطان القيام بها حتى تكون السلطة مستقيمة ، وهي الاساس لقيام الدولة الفاضلة او الجمهورية المثالية.

3. سلطة الحاكم الفيلسوف:

تمثل هذه السلطة عند افلاطون الانموذج او القمة التي لا يبلغها الا الحكماء والفلاسفة الذين يملكون المعرفة بكل تجلياتها. ويجب ان يحوي الحاكم الفضائل العلمية والعملية ، فعن طريق الاخلاق او الفضيلة العملية يستطيع قيادة الدولة عن طريق العدل ، وعن طريق حكمته هذه يرفع شأنها بين الامم والبلدان." يطلق اسم الملك على من يبلغ الكمال في العلوم النظرية والعملية (الخلقية والعلمية) معا ، والقصد الرئيس من مهنته ان يكون رئيسا على المدن ويستطيع تدبير السياسة ويبلغ درجة الكمال فيها. " (ابن رشد ،124،1998)

يتفق مع هذا الرأي الفارابي الذي يقول " ان لم يتفق ان يوجد حكيم تضاف الحكمة اليه ، لم تلبث المدينة بعد مدة ان تهلك." (بنعبدالعالي،87،1979) اذ ان الحاكم الفيلسوف هو وحده القادر على ضمان سعادة الدولة او المدينة والفلسفة هي التي تنير طريقه وتصلح الحكم والسلطة. كذلك يقول الفارابي " ان رئيس او حاكم المدينة هو السلطة العليا التي تستمد منها جميع السلطات ، وهو المثل الاعلى الذي ينظم جميع الكمالات ، فهو مصدر حياة مدينته وقوام نظامها ، ومنزلته من سائر افرادها كالقلب من اعضاء الجسم بل ان منزلته منهم كمنزلة الله عز وجل من العقول وسائر الموجودات." (الفارابي ،1974 ، 103)

4. صفات الحاكم الفيلسوف (السلطان)

لهذا الحاكم او السلطان عدة صفات يجب ان يتصف بها ، وهي اساس ملكه وسلطانه ، وبدونها لا يصح بل ولا يصلح للسلطة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. ان يكون بالفطرة مستعدا لتحصيل العلوم النظرية ، وبالفطرة يستطيع التمييز بين ما هو جوهر وما هو عرض.
2. ان يكون قوي الحافظة لا ينسى .
3. ان يكون محبا للتعليم بجميع انواعه.
4. ان يكون صادقا وكارها للكذب.
5. ان يكون معرضا على اللذات الحسية . (ابن رشد ، ص137)
6. ان لا يكون محبا للمال والثروة.
7. ان يكون كبير النفس عالي الهمة.
8. ان يكون شجاعا يدافع عن مدينته حال الحرب بكل الوسائل المتاحة لديه ، ويزرع في مقاتليه وشعبه روح القتال والبسالة الى ان يصل الى النصر المؤزر. (الفارابي، 1974، 105)
9. ان يكون محبا للخير وللعدل وغيرها من الفضائل الاخلاقية.
10. ان يكون خطيبا فصيحا يترجم لسانه ما يمر بخاطره اذا تأمل .

11.ان يكون ذو فطنة يدرك الامور بسرعة ، ويتعامل معها بروية.

12.ان يكون قوي البنية وحسن القوام. (افلاطون ،1974، 400- 425)

عند افلاطون من اجتمعت فيه هذه الشروط منذ صغره ونشأ عليها في كبره ، هو الذي ينبغي ان يحكم هذه المدينة ، هذه الصفات المثالية ظلت في الاطار النظري دون التطبيق العملي ، لأنها صفات تفتقر للواقعية ، لان رجل السياسة او الحاكم يجب ان يتصف بالحيلة والدهاء لقيادة الدولة.

5. انواع الحكومات او السلطات:

يرى افلاطون ان النظم او السلطات كلها يمكن ان تنحصر بخمسة انواع اساسية تحدث عنها بالترتيب بحيث جعل من النوع الثاني افسد من الاول وهي كالتالي :

أ. النظام الارستقراطي : وهو حكم القلة الفاضلة ، ويتجه نحو الخير مباشرة ، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.

ب. الحكم التيموقراطي (سلطة الشجاعة والمجد) : وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبي الشرف ، او الطامحين الى المجد الذين تكون وجهتهم السمو والتفوق والغلبة.

ت. الحكم الاوليجاركي (سلطة المال والجشع) : وهي حكومة القلة الغنية ، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة.

ث. النظام الديمقراطي (سلطة الفوضى والحرية المطلقة) : وهي حكم الشعب لنفسه ، وفيها تقدر الحرية تقديرا عاليا.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ج. الحكم الاستبدادي (سلطة الخوف والجريمة) : وهي حكومة الفرد الظالم الطاغية ، او الحكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل او حياء. (افلاطون ،473،1974 – 511) وينظر (امام ، 1998، 137-138)

وهنالك نوع من الحكومات يضيفه افلاطون للتصنيف اعلاه هي الحكم الملكي الوراثي ، والذي يمكن شراء مناصب الحكم فيه. (افلاطون ، 473،1974)

المبحث الثاني السلطة في فلسفة فوكو:

1. معنى السلطة عند فوكو :

لعل ما يتبادر الى الذهن عندما يتم الحديث عن السلطة انها تعني الدولة او انها سياسية بالضرورة غير ان النظرة الفلسفية للسلطة مع فوكو رفضت هذا الاختزال معتبرا ان السلطة حاضرة في شتى ضروب العلاقات الانسانية، وتحولت معه الى علاقات القوى ضمن الجماعات الضيقة او ضمن العائلات ، وضمن المؤسسات لتصبح مجموعة من الاستراتيجيات هدفها المراقبة والمعاقبة والهيمنة بذات الوقت، وفي هذا يقول فوكو " ان

السلطة التي تمارس يجب ان لا تؤخذ كملكية بل كاستراتيجيا، وان ينظر اليها كنموذج للصراع المستمر بدل من ان تكون العقد الذي يتم بموجبه التخلي عن ممتلكات او الاستيلاء عليها." (فوكو ، 1990، 64) والسلطة لدى فوكو ممارسة اكثر من كونها تملك وهذه هي استراتيجيته فالكل يمارس سلطة ضد الكل بطرق وادوات مختلفة ولا تنحصر في العلاقات بين الدولة والمواطنين، فالسلطة توجد في كل مكان ومتاحة لكل الاشخاص، ولا يوجد تماثل او تجانس فيها او تقتصر على طبقات دون اخرى.

ان السلطة عند فوكو تحمل بعدا ازدواجيا بين ماهو فلسفي وما هو تاريخي ، فمن الناحية الفلسفية نجد فوكو يأخذ تصورا مضادا فلم تعد السلطة عنده تجسيدا للعقد الاجتماعي كما عند (هوبز، لوك، كانط، روسو) هذا التيار الذي يجعل من الذوات مجرد ذوات او نواة بسيطة لتقيم مكانة للحرية او الاستلاب في سلطة السيادة التي تنتهجها الدولة، اما فوكو فيرى عكس ذلك " ان السلطة تنتج الفرد باستثمار جسده وبمراقبة صحته وسلوكه وذلك لتأطير حياته اليومية انها صناعة الذوات اكثر من البحث في اصل السيادة " (فوكو،175،2017) ولا محتكرة في الدولة كما عند (ماركس) ولا مختزلة في البنية الإيديولوجية الفوقية كما عند (غرامشي) وأجهزتها القمعية كما عند (ألتوسير)، ولا تعبيرا عن حالة التوافق والتواصل كما عند (هابرماس) ولا تجسيدا للعدالة كما عند (رولز) إنها في حالة تغير وصيرورة دائمة يصعب حصرها في آليات ومعايير محددة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

اما من الناحية التاريخية ففي القرون المتأخرة ما قبل القرن العشرين هيمن مجتمع الضبط والربط، وكانت السلطة فيها مبنية على شبكة من الأجهزة والأدوات التي تنتج وتنظم العادات والأعراف والممارسات الإنتاجية، فبين القرن السادس عشر والسابع عشر ستتغير طبيعة ممارسة السلطة ، " فبعد ان كانت في العصور الوسطى مؤسسة عمودية هدفها امتلاك الارض والثروات والعمل والدم، فالملك كان يمتهن حق الحياة والموت فسلطته كانت حول حياة الناس من خلال الموت الذي يفرضه عليهم" (فوكو، 180،2017) وابتداءا من القرن السابع عشر فأن المجتمعات الصناعية اصبحت في حاجة الى افرادها منتجين حيويين واصحاء، فالسلطة اذن ابدعت طرقا لاستثمار الحياة وليس طرقا للموت، ان الحياة اصبحت الموضوع الرئيسي للسلطة فتحولت الى بيو سلطة اي السلطة الحيوية ، هدفها البحث عن معايير النمو الذي يمر المدرسة والمصنع والمستشفى حسب فوكو، أما في مرحلة نهاية الحداثة وولوج مرحلة ما بعد الحداثة السياسية، فإن آليات السلطة أصبحت ضمن مجتمع الإشراف والمراقبة، أكثر ديمقراطية.(دريفوس ، 166-167)

2. نقد النظريات التقليدية لمفهوم السلطة :

في ضوء ما سبق رفض فوكو النظريات الكلاسيكية لمفهوم السلطة في الشرق والفلسفة اليونانية والرومانية ، وتحديدا مفهوم السلطة الرعوية او الحاكم الراعي بقوله " ان ممارسة السلطة السياسية في المجتمعات اليونانية

والرومانية لا تفترض منطقيا الحق ولا الإمكانية بخصوص حكم يعتبر كنشاط يسعى الى قيادة الأفراد على امتداد حياتهم ، واضعا اياهم تحت سيطرة مرشد مسؤول عما يفعلون وعما يحدث لهم، يبدو ان فكرة الحاكم الراعي الوالي الراعي للقطيع البشري، لا توجد غالبا الا في النصوص اليونانية القديمة او عند قلة من المؤلفين. "(فوكو،53،1994) اما في الشرق فقد اتسع نظام السلطة الرعوية ، ويرى فوكو انها انتشرت بصورة كبيرة في الديانتين اليهودية والمسيحية التين عززتا مفهوم الحاكم الراعي المسؤول عن رعيته مدعوم بسلطة إلهية وهذا ما يؤكده فوكو بقوله " ان موضوع السلطة الرعوية اتسع في المجتمع العبري ، ان سلطة الراعي لا تمارس على اقليم ثابت بقدر ما تمارس على عدد وافر من الناس يتوجه نحو تحقيق هدف ما ، فدورها هو توفير القوت للقطيع ورعايته يوميا وتأمين سلامته ، يتعلق الامر بسلطة تمارس التفرد اذ تمنح عبر مفرقة اساسية نفس القيمة لشاة واحدة من القطيع كما للقطيع برمته ، ان هذا النوع من السلطة هو الذي ادخلته المسيحية الى الغرب والذي اتخذ شكلا مؤسسيا في الرعوية الكنسية."(فوكو،54،1994) ويرى فوكو ان مفهوم السلطة الرعوية تطور في القرون اللاحقة واخذ اشكال مختلفة الى ان وصل الى سلطة الاقطاع ومن ثم زواله وتشكل علاقات اقتصادية وسياسية جديدة بين الافراد او الشعب ، ففي القرن السابع عشر تم الانتقال في فن الحكم من الفضائل التقليدية (الحكمة، العدل، الكرم، احترام القوانين الإلهية والعادات الإنسانية) او من المهارات الشائعة (التبصر، العقلانية، اختيار الافضل) الى فن حكم تمتلك معقوليته مبادئها الخاصة ومجالها التطبيقي الخاص في الدولة . كما يتكلم الحكام مع شعوبهم بداعي المصلحة العليا كالحرب والقوانين والتشريعات المستبدة، وجعل الدولة سجن كبير باسمها ، والتي على الامير ان يمارس بمقتضاها سيادته عندما يحكم الناس. اننا بعيدون عن فضيلة الحاكم العادل وتحديدا في القرن العشرين ، وهنا لا يلتقي فوكو مع افلاطون حول هذا المفهوم، ولا يكتفي بهذا الامر بل حتى مع تلك الفضيلة التي يمثلها بطل ميكافيلي (الامير). (ينظر فوكو،54،1994)

رفض فوكو ايضا مقولات النظرية الماركسية حول السلطة لأنها لم تعد صالحة لتحليل بنية السلطة الجديدة. يتجاوز فوكو إذن بمقاربته الاستراتيجية الأطروحات التقليدية لإشكالية السلطة، التي تكثر من استعمال مصطلحات الإيديولوجيا والقمع وصراع الطبقات والبنية التحتية والبنية الفوقية، وبواسطة مفاهيم جديدة وفي اتجاه مغاير تماما ينشد فوكو البحث عما يمكن أن يكون أكثر خفاء في علاقات السلطة، وتحليل تلك العلاقات إلى حدود البنيات الاقتصادية، ثم تتبعها ليس عبر أشكالها المتعلقة بأجهزة الدولة فحسب، بل في مستواها المتعلق بما تحت جهاز الدولة، والتعرف عليها أخيرا في واقعها المادي والحيوي. انتقد فوكو فهم الماركسية للسلطة التي تحصرها في البنية الفوقية وتعتبرها انعكاسا للبنية التحتية المتمثلة بالاقتصاد.(غرو ، فوكو،101،2008-102) يقول فوكو " ينبغي التسليم بان السلطة تمارس اكثر مما تمتلك." هنا فوكو يستبعد

المقاربة القانونية للسلطة والتي تعتبرها حقا يمتلك، وهي مقاربة نجدها عند فلاسفة القرن الثامن عشر اضافة للمقاربة الماركسية والتي يقصرها بالوظيفة الاقتصادية :" اريد ان اقول انه في حالة النظرة القانونية الكلاسيكية للسلطة تعتبر السلطة حقا يمتلك او ثروة، وبالنتيجة يمكن لنا تحويل هذا الحق، او التخلي عنه او التنازل عنه بشكل كلي او جزئي، وذلك بواسطة عقد قانوني او عقد تأسيسي قانوني، ولا يهم بالتحديد ما هو الآن، ان كان يخص نظام التنازل او العقد. السلطة هي بشكل ملموس الشيء الذي يملكه كل فرد ويتخلى عنه جزئيا او كليا من اجل تأسيس سلطة او سيادة سياسية. وان هنالك تماثلا بين السلطة والاملاك ، والسلطة والثروة"(فوكو،2003، 41).والماركسية في نظر فوكو لم تنجح في القطع مع هذه المقاربة القانونية للسلطة فكلاهما نظريات اقتصادية. تقوم قراءة فوكو للسلطة على المستوى النظري ضد نظرية الفيلسوف الفرنسي التوسير تحديدا، والمتعلقة بالأدوات الإيديولوجية للدولة، وضد مجمل التصورات الميتافيزيقية والتقليدية في هذا الصدد. فمن المعلوم أن ألتوسير خصص دراسة لما يسميه الأجهزة الإيديولوجية للدولة التي تعمل في رأيه على إعادة إنتاج نفس نمط الإنتاج وعلاقاته السائدة في المجتمع، ويقصد بذلك أجهزة الدولة ومؤسساتها التربوية والتعليمية والثقافية والجزائية التي تهدف إلى المحافظة على الفوارق الاجتماعية القائمة وإلى إعادة إنتاج نفس العلاقات ، وما فعله فوكو هو أنه قام بقلب المعادلة، فجعل ساحة السلطة في الأسفل، في الذوات الاجتماعية، إنها القوة الحيوية التي تخترق الجميع وتجذب الجميع إليها بحيث يغدون جزءا من إنتاج السلطة، وهذا ما يعقد طبيعة السلطة في المجتمعات الغربية المعاصر. يفند فوكو في كتاب(المراقبة والمعاقبة ،ولادة السجن)مقدمات التصور الماركسي لمسألة السلطة داعيا في صفحات معدودات، لكن عميقة ومكثفة، إلى ضرورة التخلي عن الأفكار والمسلمات التي لازمت المواقف الماركسية التقليدية ، وتنطلق مجمل تلك المسلمات من أن السلطة ملكية في يد طبقة معينة، ومتمركزة في الدولة وأجهزتها، وتابعة لنمط الإنتاج، وبأن لها جوهرا يفصل بين الحاكمين والمحكومين، وبأن أشكال تأثيرها تتراوح بين استعمال العنف(القمع)من جهة وتوظيف الإيديولوجيا من جهة ثانية. أما على المستوى العملي فقد تبلورت أدوات ومفاهيم فوكو انطلاقا من تغير جذري لحق طبيعة العلاقة بين النظرية والممارسة، حيث كان نضال فوكو في صفوف حركة مجموعة الإعلام عن السجون خلال بداية السبعينيات من القرن المنصرم من أجل تفادي الانزلاقات التي كانت تهدد اليسار الفرنسي آنذاك بالانجراف نحو العنف وإراقة الدماء. (ينظر فوكو،2003، 44)

تكشف إعادة قراءة فوكو لمفهوم السلطة بأن هذه الأخيرة ليست ملكية، بل هي استراتيجية لا تعود إلى امتلاك ما، وانما إلى حيل ومناورات وتدابير وتقنيات وتكتيكات: ولا تطعن هذه النزعة الوظيفية الجديدة بطبيعة الأمر في وجود طبقات وصراعات طبقية كما يقول جيل دولوز،" بل ترسم لها لوحة مغايرة بمناظر طبيعية مختلفة

وأشخاص ليسوا نفس الأشخاص، وطرق غير تلك التي عودنا عليها التأريخ التقليدي بما فيه التأريخ الماركسي."(دولوز،31،1987).

كما ينتقد فوكو مُسلمة مركزية السلطة أو انحصار موقعها وتميزه التي مفادها أن السلطة تؤول إلى الدولة وباقي الأجهزة التابعة لها، ويؤكد من جهته بأن السلطة لا مركز لها، وبأن الدولة ذاتها مفعول أو حصيلة لمجموع الدواليب والبؤر والآليات الشغالة في الحقل الاجتماعي بلا هوادة..

ويدحض فوكو مسلمة التبعية التي بموجبها يتم اعتبار السلطة تابعة لنمط الإنتاج السائد في مجتمع ما، مبرزا بأن الاقتصاد(المصنع) يفترض آليات السلطة مسبقا، إذ لم يكن من السهولة تنظيم الأيدي العاملة والرفع من مردوديتها لولا توفر تقنيات التأديب وإجراءات الانضباط ووسائل المراقبة. فهناك علاقة مؤكدة بلا ريب بين أنظمة العقاب وأنماط الإنتاج، غير أنها ليست علاقة علة بمعلول..

كما يفند فوكو مسلمة الجوهر والأعراض التي مفادها أن للسلطة جوهرا يميز بين الحاكمين والمحكومين، ويرى من جهته بأن السلطة علائقية في جوهرها تجمع الحاكمين والمحكومين معا، وتنزل من أعلى إلى أسفل بقدر ما تصعد من أسفل إلى أعلى، ولعل التحليل الذي يخص به فوكو "الأوامر الملكية المختومة" له أكثر من دلالة في هذا الصدد، إذ أن تلك المختومة التي كان ملوك فرنسا يصدرونها بطلب من النبلاء والآباء وأولياء الأمر ورجال الدين وكل من يرغبون في حبس من يثير قلقهم ويزعج راحة بالهم، كانت لا تتوجه بالضرورة من أعلى إلى أسفل، بل كانت استجابة لطلب يصعد من أسفل إلى أعلى.إن المرسوم الملكي إذن يصعد من أسفل إلى أعلى في شكل طلب، قبل أن ينزل عبر جهاز السلطة في شكل أمر ملكي مختوم بالحبس أو بالنفي.

وأخيرا وليس آخرا ينتقد فوكو مسلمة أنماط التأثير التي مفادها أن السلطة تستعمل العنف وتلجأ إلى القمع تارة، أو توظف الإيديولوجيا تارة أخرى. وتكشف لنا المقاربة الفوكوية بأن العنف ليس سوى مظهر أو أثر سطحي للقوة المسلطة على شيء أو كائن ما، وبأن العنف والإيديولوجيا لا يفسران مفهوم السلطة، بل يفترضان توفر تنظيم سابق ضمنه يبسطان تأثيرهما. لهذا يعتبر فوكو بأن القمع والإيديولوجيا لا يشكلان معركة القوى، وإنما ذلك الغبار أو النقع الذي تثيره سنابك الخيل في المعركة. فتكنولوجيا الجسد السياسية كما يسميها فوكو في المجتمعات الغربية تستمد قواعدها وأساليبها وتقنياتها من علوم البصريات والميكانيكا والفيسيولوجيا، فلا حاجة بعدئذ إلى العنف والإيديولوجيا.

ومجمل القول إن مفهوم السلطة في فكر ميشيل فوكو لا يستند على فلسفة في التاريخ، أو "رؤيا للعالم"، أو نظرية سياسية محددة، وإنما يرتكز على منظور استراتيجي يركز بالدرجة الأولى على واقع الصراعات التي

تخترق الحقل الاجتماعي: "فالسلطة ليست مؤسسة، كما أنها ليست قوة معينة وهبت للبعض: إنها الإسم الذي نطلقه على وضعية استراتيجية معقدة في مجتمع معين"(فوكو،123،2017)

3. السلطة والاخلاق :

يستبعد ميشيل فوكو في تحليله للسلطة المعايير الأخلاقية نهائيا من مضمارها، كونها تعجز عن تنظيم العلاقات بين أعضاء المجتمع، فما المقولات الأخلاقية في مضمار السلطة إلا محاولة لإخفاء العلاقات الاستراتيجية الخفية.

لا يعني ذلك، أن فوكو يتماثل مع مكيافيلي الذي فصل بين الأخلاق والسياسة في كتابه الأمير، فلكل منهما إشكاليته الخاصة: كانت إشكالية مكيافيلي تتمثل في كيفية حفاظ الأمير على سلطته منعا من انهيار المدينة ـ الدولة، لقد كان مسكونا بالحروب التي ضربت إيطاليا في عصره.

أما فوكو، فلم يكن معنيا بكيفية حفاظ الحاكم على سلطته، بقدر اهتمامه بميكانزمات السلطة أو ميكروفيزياء السلطة، أي تحليل السلطة في تفاصيل الممارسة الاجتماعية حيث تنتج سلطة مائعة تعمل على إنتاج أنواع خاصة من العقول.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ومع أن فوكو تناول أساليب الهيمنة التي تستخدمها السلطة الإيديولوجيا والخداع، العنف المادي والمعنوي، إلا أنه كان مهتما أكثر بتحليل بنية السلطة، فما يهمه هو كيف تعمل السلطة.

وفي هذا، شكل قطيعة إبستمولوجية مع النظريات السابقة التي تحصر السلطة في الدولة أو في أجهزة الدولة ومؤسساتها، فلا ينبغي النظر إلى السلطة على أنها محصورة في فرد أو جماعة، وإنما يجب التفكير فيها كإنتاج لاستراتيجيات الصراع بين مختلف القوى.

فالسلطة لا تنحصر في المؤسسات السياسية، وليست مفروضة من أعلى ولا من الأسفل، بقدر ما هي علاقة تصاعدية وتنازلية في الوقت ذاته، إنها تعبير عن علاقات القوة المجسدة في آليات الإنتاج، وتعبير عن التعدد والكثرة وعدم الاستقرار، وهذا أمر ينطبق على كل سلطة، بما فيها السلطة داخل العائلة .(دريفوس ،166)

ومن الضروري التذكير بأن فوكو يتناول السلطة السياسية في المجتمعات الغربية التي أصبحت على تخوم الحداثة وتدخل مرحلة ما بعد الحداثة السياسية، ومن هنا لم تعد الدولة تشكل اللفياثان الغول، الوصف الذي أطلقه توماس هوبز على الدولة.

يعتبر فوكو أول المفكرين الذين انتقلوا في تحليل السلطة من المجتمع القائم على الضبط والربط إلى المجتمع القائم على الإشراف والمراقبة.

ويمكن القول، إن تحليل فوكو للسلطة يشابه ما ذهب إليه أنطونيو غرامشي الذي اعتبر السلطة عملا يحدث في كل العلاقات الاجتماعية، وظواهر التمثيل والمؤسسات، ويشابه أيضا ما ذهب إليه ماكس فيبر الذي عرف السلطة وبالتالي السياسة بأنها موجودة في الكل الاجتماعي وليس في ساحة الدولة فقط. غير أن الفرق بين هؤلاء الثلاثة هو فرق كبير مع ذلك، فما كان يهم غرامشي هو أدوات الهيمنة الثقافية والمادية التي تستخدمها السلطة في عملية الضبط، أي أن اهتمامه كان تنازليا، منصبا على فهم انبثاق الهيمنة من الأعلى إلى الأسفل، أما فيبر فكان على العكس من ذلك، تصاعديا، فما كان يهمه هو كيفية وصول الذوات أو الجماعات إلى السلطة والمشاركة فيها. وفي هذا يكمن الاختلاف مع فوكو غير المهتم بأساليب الوصول إلى السلطة ولا بطبيعة أيديولوجيا الهيمنة، بقدر اهتمامه في كيفية تحول السلطة إلى وظيفة عضوية حيوية يشارك فيها الجميع.

ولا يمكن للجميع المشاركة في السلطة، إلا إذا كانت الدولة والمجتمع قد بلغا مرحلة عالية من التطور، ويصبح هذا التطور في كافة مناحي الحياة هو سبب انتشار السلطة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الخاتمة:

يعد كلا من أفلاطون وفوكو من الفلاسفة الذين وضعوا نظريات وافكار ورؤى مختلفة حول مفهوم السلطة. بالنسبة لأفلاطون، كان يروج لفكرة أن الحكم الأمثل يكون من خلال الفلاسفة، الذين يمتلكون المعرفة والحكمة. يعتقد أفلاطون أن الحكام يجب أن يكونوا حكماء ويسعون للصالح العام ،وهذا ما اشار اليه في كتابه "الجمهورية"، إلى فكرة الحاكم الفيلسوف، حيث يجب أن يكون الحاكم مثقفًا وملمًا بالفلسفة ليقود المجتمع بحكمة.

أن السلطة لا يمكن ان تستقيم مالم تكون في أيدي الحكماء والعقلاء(الفلاسفة) لانهم يريدون بناء مجتمع مثالي تسوده الفضائل الاخلاقية وعلى رأسها العدالة اي اعطاء كل ذي حقا حقه ، ونصرة المظلومين ، والقضاء على الفقر والتسلط الذي لا يورث في المجتمع سوى الخوف والرعب والحروب ....والخ من الصفات السيئة. والعدالة لا تصلها الدول والمجتمعات مالم تمر بمراحل انظمة الحكم الفاسدة المختلفة. ان يوتوبيا افلاطون التي يدعوا فيها الى حكم الفلاسفة جاءت كردة فعل على الانظمة السياسية الاثينية الفاسدة الاستبدادية والديمقراطية التي حكمت بالموت على استاذه سقراط ، ولقائه ببعض الطغاة كديونسيوس وولده ، دفعه للدعوة الى حكم الفلاسفة.

في حين قدم الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، نظرة مختلفة عن السلطة. فهو يركز على العلاقة بين السلطة والمعرفة، حيث يعتقد أن السلطة لها تأثير على شكل المعرفة وكيفية انتشارها في المجتمع. يعتبر فوكو أن السلطة ليست فقط سلطة سياسية ولكن تشمل أيضًا السلطة المعرفية والثقافية. يرى فوكو أن السلطة ليست مجرد ملكية أو تبعية، بل هي استراتيجية تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية. في كتابه "المراقبة والمعاقبة"، أكد أن السلطة تمارس أكثر مما تتملك، وأنها تعود إلى تدابير وحيل وتقنيات.

يستخدم فوكو منهج الأركيولوجيا لفهم السلطة والمعرفة، ويبحث عن التقاطعات والانشقاقات في الخطابات والممارسات.

في النهاية، يظهر أن مفهوم السلطة يتجاوز الجوانب السياسية ويتداخل مع الاقتصاد والمعرفة والاجتماع. . وعليه، لا يمكن فهم السلطة عند فوكو دون نظرية المعرفة، فالعلم والمعرفة يلعبان دورا رئيسا في إنتاج أجسام طيعة وعقول خاضعة، وبهذا تصبح المعرفة جزءا من خطاب السلطة وجزء من آليات عمل السلطة. أن فوكو يستخدم مفهوم السلطة كسلطة منتجة وليس كسلطة استبدادية قمعية، ولهذا اعتبر أن السلطة تُطبق على ذوات حرة، وليس على ذوات مقموعة، وهذا ما يفسر اعتباره أن السلطة كامنة في الكل الاجتماعي، فحيث توجد سلطة بهذا المعنى توجد مقاومات أيضا، ويمكن تلخيص اطروحات فوكو حول السلطة بالتالي :

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. ليست السلطة قمعية بالأساس بما انها تستحث وتثير وتنتج.
2. السلطة تمارس اكثر مما تمتلك .
3. تمر السلطة عبر المهيمنين مثلما تمر عبر المهيمن عليهم.

في "المراقبة والمعاقبة"، يؤكد أن السلطة عبارة عن استراتيجيات وليست عبارة عن تملك، وفي هذا اختلاف كبير عن واقعنا العربي، حيث السلطة متملكة للحاكمين الذين يستخدمون كل أدوات الضبط والإكراه من أجل ترسيخ انظمتهم. وهذا هو الفرق الكبير بين السياسة في العالم العربي والسياسة في الدول الغربية الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، في هذه الأخيرة، السياسة هي عمل للجماعة، في حين أن السياسة في العالم العربي ليست سوى فعل خارجي يخترق المجتمع من أجل خدمة السلطة.

المصادر والمراجع :

1. ابن رشد، الضروري في السياسة ، نقله الى العربية محمد شحلان مع مقدمة وشرح محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1998 .
2. الفارابي ، اراء اهل المدينة الفاضلة، تحقبق علي عبدالواحد وافي ضمن كتاب دراسات فلسفية لعثمان امين ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1974 .
3. افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة وتقديم فؤاد زكريا ، مصر 1974 .
4. امام عبدالفتاح امام ، الطاغية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط3 ، 1997 .
5. تاتاركيفتش ، الفلسفة اليونانية، ترجمة محمد عثمان العجيل ، كنوز، القاهرة ،٢٠١٢.
6. ت.ز. لافين ، من سقراط الى سارتر، ترجمة اشرف محمد كيلاني ، القاهرة ، ط1 ، 2012 .
7. جيل دولوز ، المعرفة والسلطة ، ترجمة سالم يفوت ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ، 1987 .
8. دريفوس ورابينوف ، ميشيل فوكو مسيرة فلسفية ، ترجمة جورج ابي صالح ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، بلا طبعة ، بلا تاريخ .
9. دورتيه، ٢٠١١، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة ، كلمة ومجد، بيروت ، ط2 ، 2011.
10. عبدالسلام بنعبدالعالي، الفلسفة السياسية عند الفارابي ، دار الطليعة، بيروت، ط1 ، 1979 .
11. محمد سماري الكعبي ، السلطة في فكر ميشيل فوكو ، مجلة لارك، عدد 33 ، 2019 .
12. فريدريك غرو ، فوكو ، ترجمة محمد وطفة ، مجد ، بيروت ، ط1 ، 2008 .
13. مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار قباء الحديثة ، القاهرة ،2011.
14. ميشيل فوكو، إرادة المعرفة ، ترجمة سلمان حرفوش ، دار التنوير ، ط1 ، 2017 .
15. ميشيل فوكو ، المراقبة والمعاقبة ، ترجمة علي مقلد ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، 1990 .
16. ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع ، ترجمة الزواوي بغورة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 2003 .
17. ميشيل فوكو ، دروس ميشيل فوكو ،ترجمة محمد ميلاد ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط1 ، 1994 .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Sources and references :

1. Ibn Rushd, The Necessary in Politics, translated into Arabic by Muhammad Shahlan, with an introduction and explanation by Muhammad Abed al-Jabri, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, 1998.

2. Al-Farabi, Opinions of the People of the Utopia, edited by Ali Abdel Wahed Wafi in the book Philosophical Studies by Othman Amin, Egyptian Book Authority, 1974.

3. Plato, The Republic, translated and presented by Fouad Zakaria, Egypt 1974.

4. Imam Abdel Fattah Imam, The Tyrant, Madbouly Library, Cairo, 3rd edition, 1997.

5. Tatarkevich, Greek Philosophy, translated by Muhammad Othman Al-Ajeel, Kunooz, Cairo, 2012.

6. T.Z. Lavin, From Socrates to Sartre, translated by Ashraf Muhammad Kilani, Cairo, 1st edition, 2012.

7. Gilles Deleuze, Knowledge and Power, translated by Salem Yafout, Arab Cultural Center, Beirut, 1st edition, 1987.

8 . Dreyfus and Rabinow, Michel Foucault, A Philosophical Process, translated by George Abi Saleh, National Development Center, Beirut, out of print, undated.

9. Dorteh, 2011, Dictionary of Human Sciences, translated by George Katoura, Word and Glory, Beirut, 2nd edition, 2011.

10. Abdel Salam Ben Abdel-Aali, Al-Farabi's political philosophy, , Dar Al-Tali'ah, Beirut, 1st edition,1979.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

11. Muhammad Samari Al-Kaabi, Authority in the Thought of Michel Foucault, Lark Magazine, No. 33, 2019. https://www.iasj.net/iasj/issue/9769

12. Frederic Grow, Foucault, translated by Muhammad Watfa, Majd, Beirut, 1st edition, 2008.

13. Murad Wahba, The Philosophical Dictionary, Quba Modern Publishing House, Cairo, 2011 .

14. Michel Foucault, The Will to Knowledge, translated by Salman Harfouche, Dar Al-Tanweer, 1st edition, 2017.

15. Michel Foucault, Discipline and Punish, translated by Ali Muqallid, National Development Center, Beirut , 1990.

1

6. Michel Foucault, Society Must Be Defended, translated by Al-Zawawi Bghoura, Dar Al-Tali'ah , Beirut, 1st edition, 2003.

17. Michel Foucault, Michel Foucault's Lessons, translated by Muhammad Milad, Toubkal Publishing House, Morocco, 1st edition, 1994.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية